

Distr.: General
19 January 2010
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في السودان

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ١١ من قرار مجلس الأمن ١٥٩٠ (٢٠٠٥) التي طلب فيها المجلس إطلاعه بانتظام على التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام الشامل في السودان. ويقدم هذا التقرير تقييماً للحالة العامة في البلد منذ تقديم تقريره السابق المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ (S/2009/545)، وكذلك آخر المعلومات عن الأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة في السودان حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

ثانيا - الوضع الأمني

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل الوضع الأمني في السودان هادئاً في الشمال باستثناء بعض الحوادث في دارفور التي ساءلغكم بها بشكل منفصل. وشهد الجنوب العديد من الاشتباكات والاعتداءات، وخصوصاً في ولايات أعالي النيل، والوحدة، وجونقلي، وفي المثلث القائم بين ولايات جونقلي والاستوائية الوسطى والبحيرات. وفي عملية انتقام واضحة، بسبب الاعتداءات التي وقعت في أيلول/سبتمبر، هاجمت قبيلة الدينكا قبيلة اللوو - نوير في محافظة أورور (ولاية جونقلي) في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر مما أسفر حسب التقارير عن مقتل سبعة أشخاص وإحراق ١٢٠ منزلاً. وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، وقع اشتباك بشأن الماشية بين قبيلتي المنداري ودينكا ألياب في محافظة يروول (ولاية البحيرات) أفيد بأنه أسفر عن مقتل ٤٩ شخصاً. وذكر أن مناوشات دارت بين قبيلتي الشلوك ودينكا في ولاية أعالي النيل بين ٧ و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر أسفرت عن إصابة ١١ شخصاً.

٣ - وظل الوضع الأمني متوتراً في بانتيو في أعقاب القتال الذي دار في ٢ تشرين الأول/أكتوبر بين القوات التي يقودها حاكم الولاية تعبان دينق قاي ونائب قائد الجيش الشعبي



لتحرير السودان اللواء بولينو ماتيب. وللتخفيف من حدة التوترات، نقلت البعثة جوا بين ١٧ و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٩٧ فردا من قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالين لماتيب من بانتيو إلى جوبا. ولكن استمرار حالة التوتر أدت إلى قيام قيادة موازية للحركة الشعبية لتحرير السودان على مستوى الولاية باحتلال مؤقت للمكتب السياسي للحركة الشعبية لتحرير السودان في بانتيو في ٢ تشرين الأول/أكتوبر.

٤ - وفي أعقاب إذاعة إشاعات عن مقتل رئيس حكومة جنوب السودان سلفا كير من جانب بعض الإذاعات التي لم يمكن تحديدها، اقترح مسؤول كبير في جهاز شرطة جنوب السودان مكاتب الأمم المتحدة وهدد موظفي الأمم المتحدة في ٨ تشرين الأول/أكتوبر انطلاقا من اعتقاده الخاطئ بأن إذاعة الأمم المتحدة مرايا هي التي نشرت الخبر.

٥ - وفي منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، رفض حاكم ولاية أعالي النيل، الذي عينه حزب المؤتمر الوطني، التخلي عن منصبه، حتى قدوم الحاكم المعين حديثا بموجب أمر رئاسي. وتسببت الأزمة السياسية في نشوء شواغل أمنية في ملكال ودفعت الحاكم المخلوع إلى طلب الحماية من عناصر للوحدة المتكاملة المشتركة التابعة للقوات المسلحة السودانية.

٦ - وفي ولاية الاستوائية الوسطى، أصيب وزير الزراعة في حكومة جنوب السودان بجراح في كمين نصب في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر وأسفر عن مقتل خمسة أشخاص وجرح خمسة آخرين. وفي أوائل كانون الأول/ديسمبر، نجح نائب حاكم ولاية أعالي النيل من كمين أثناء زيارته لمحافظة أكوكا.

٧ - وإلى حد كبير لم تتعرض عملية تسجيل الناخبين للانتخابات الوطنية لحوادث أمنية. وأدى تبادل لإطلاق النار في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر في ولاية وسط الاستوائية بين قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان وأفراد شرطة تابعين لجهاز شرطة جنوب السودان، كانوا يحرسون فريق تسجيل، إلى مقتل أحد المارة، ودفع ذلك إلى الإسراع بتعيين ضابط برتبة لواء تابع للجيش الشعبي لتحرير السودان من أجل تنسيق قوات أمن حكومة جنوب السودان المسؤولة عن أمن الانتخابات. وفي الخرطوم، اشتبك موالو الحركة الشعبية لتحرير السودان مع أعضاء من الحركة الشعبية لتحرير السودان - التغيير الديمقراطي في جامعة جوبا، دون حدوث إصابات خطيرة.

٨ - أما الهجرة الموسمية من الشمال إلى الجنوب، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فقد جرت بصورة سلمية نسبيا. وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، تلقت البعثة إفادات بوقوع حادث على بعد ١٠٠ كيلومتر غرب بانتيو في ولاية الوحدة حيث رفض أفراد من البدو الرحل من قبيلة المسيرية تسليم سلاحهم إلى الشرطة المحلية. وأسفر الاشتباك عن مقتل

شخصين من المسيحية. ودخل رعاة الماشية من قبيلة المسيحية منطقة أبيي دون حوادث تذكر، وإن كانت لا تزال ترد إفادات عن وجود مجموعات مسلحة من المسيحية من غير الرعاة. ووجدت البعثة وأفرقة ترسيم الحدود في أبيي مخيمات للمسيحية في الأجزاء الشمالية من المنطقة، وأبلغهم السكان أنهم سيقاومون بالقوة أي محاولة لترسيم الحدود. ولم تحاول المسيحية إعاقه حركة البعثة ضمن منطقة أبيي.

٩ - وواصل جيش الرب للمقاومة تهديد الأمن المحلي في المجتمعات الواقعة جنوب غرب البلد. وقام انطلاقاً من جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية، بشن هجمات صغيرة على قرى واقعة في ولاية غرب الاستوائية، مما أسفر عن مقتل ٢٥ شخصا واختطاف ٢٣ آخرين. وأطلقت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان سراح ٤٦ من المشردين داخليا الذين اختطفوا من مخيم واقع غرب بحر الغزال بعد هجوم اتهم بشنه جيش الرب للمقاومة، أدى إلى مقتل ثلاثة أفراد من الشرطة.

١٠ - وتعرض عدة موظفين من الأمم المتحدة لحوادث سرقة في شوارع الخرطوم. واقتحم مجرمون مكاتب الأمم المتحدة في كل من الخرطوم وكادقلي.

ثالثا - التطورات السياسية

١١ - تواصل تصاعد التوترات بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان خلال الفترة المشمولة بالتقرير على الرغم من الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن بعض المسائل الرئيسية. وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، سحبت الحركة الشعبية لتحرير السودان وفدها من المجلس الوطني محتجة بعدم إحراز تقدم بشأن تشريعات وإصلاحات بالغة الأهمية. ومع ذلك، واصل المجلس الوطني دورته واعتمد ميزانيته لعام ٢٠١٠ في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، لكنه لم يتطرق للتشريع الرئيسي الذي يدور حوله التراع القائم. وفي أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، اتفقت الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني على مناقشة جميع المسائل التشريعية الرئيسية المتبقية على أمل التوصل إلى اتفاق بشأن صفقة متكاملة تشمل مشروع قانون الاستفتاء في جنوب السودان، ومشروع قانون الاستفتاء في أبيي، ومشروع قانون جهاز الأمن والمخابرات الوطني، ومشروع قانون المشاورات الشعبية، ومعالجة مسألة النتائج المختلف عليها للتعداد الذي أجري في إطار انتخابات عام ٢٠١٠.

١٢ - وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر، تجمع أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان ومؤيدو المعارضة في مظاهرة سلمية مشتركة مقابل مبنى المجلس الوطني، وواجهتهم قوات الشرطة على الفور، واعتقلت السلطات واحتجزت شخصيات رئيسية من الحركة ومن المعارضة، بمن فيها

الأمين العام للحركة اللواء بغان أموم، ونائب الأمين العام ياسر أرمان، ووزير داخلية حكومة الخرطوم عباس جمعة. وفي أعقاب عملية الاعتقال، تجمع المتظاهرون في عدة أماكن في أم درمان، بما فيها مقر حزب الأمة وفقد حركة تحرير السودان/فصيل مناوي. وأفادت عدة تقارير أن قوات الشرطة والأمن استخدمت العصي والغاز المسيل للدموع والطلقات المطاطية في تفريق المتظاهرين واقتحمت مقر حزب الأمة، ونقلت عدداً من المتظاهرين بعد ذلك إلى المستشفيات. وتحول العديد من المظاهرات التي جرت في الجنوب ضد عمليات الاعتقال إلى مظاهرات عنيفة وحرقت المتظاهرون مكتبا الحزب المؤتمر الوطني في ولاية وارب. وما أن حل بعد الظهر حتى تفرق المتظاهرون وأطلق سراح المحتجزين.

١٣ - ورغم أن الحركة الشعبية لتحرير السودان وأحزاب المعارضة بدأت على الفور بالتخطيط لإجراء مظاهرة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، من باب الرد، فإن طرفي اتفاق السلام الشامل اتخذوا خطوات فورية لتهدئة الوضع، شملت عقد اجتماعات مباشرة بين عمر البشير، رئيس حكومة الوحدة الوطنية، وسلفا كير، رئيس حكومة جنوب السودان. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، أعلن الطرفان أنهما توصلا إلى اتفاق يسمح للمجلس الوطني اعتماد قانون بشأن إجراء الاستفتاء في الجنوب، وإجراء الاستفتاء في أبيي، وبشأن مشاورات الشعبية. وتتواصل المناقشات بشأن المسائل التي لا تزال عالقة. ومع ذلك، فقد مضت أحزاب المعارضة في إجراء المظاهرة المقررة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر التي أفيد بأن السلطات استخدمت خلالها مجدداً العصي والغاز المسيل للدموع ضد المتظاهرين واعتقلت عدداً من شخصيات المعارضة وأعضاء من الحركة الشعبية لتحرير السودان.

١٤ - وانطوى تنفيذ اتفاق ١٣ كانون الأول/ديسمبر على مشاكل. فقانون الأمن الوطني اعتمد في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر دون تأييد من الحركة الشعبية لتحرير السودان أو من أحزاب المعارضة. وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، اعتمد القانون المنظم للاستفتاء في الجنوب ولكن بصيغة ادعت الحركة الشعبية لتحرير السودان أنها تختلف كثيراً عن الصيغة المتفق عليها في ١٣ كانون الأول/ديسمبر. ولكن تم لاحقاً، في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، اعتماد القانون بصيغة عاجلت شواغل الحركة الشعبية لتحرير السودان. كما اعتمد في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر القانون الذي يمكن من إجراء استفتاء بشأن مستقبل أبيي، وهذه تمثل خطوات هامة في عملية تنفيذ اتفاق السلام الشامل.

١٥ - وسيطرت عمليات التحضير للانتخابات الوطنية لعام ٢٠١٠ على الأجواء السياسية. وواصلت الحركة الشعبية لتحرير السودان وأحزاب المعارضة في الشمال التهديد باحتمال مقاطعة العملية الانتخابية إن لم تتوفر ما تعتبره بيئة سياسية مواتية للانتخابات.

ومع ذلك، بدأت عملية تسجيل الناحيين في ١ تشرين الثاني/نوفمبر في معظم أرجاء البلد، واختتمت رسمياً في ٧ كانون الأول/ديسمبر. وأفيد بأن الإقبال على التسجيل كان أكبر بكثير من المتوقع، بما في ذلك في المناطق التي تنطوي على مشاكل في جنوب السودان ودارفور. وفي الوقت نفسه، تلقت البعثة معلومات عن وجود مخالفات في العملية بكاملها، بما في ذلك إساءة استخدام الموارد الحكومية، وتسجيل الوحدات العسكرية خارج دوائرها الانتخابية الأصلية، وتسجيل أكثر من ١٠٠ في المائة من العدد المقدر للناحيين الذين يحق لهم الانتخاب في عدة ولايات. وقامت البعثة بإبلاغ المفوضية القومية للانتخابات بهذه المخالفات وشجعتها على معالجتها. كما نقلت البعثة شواغلها بشأن البيئة السياسية إلى طرفي اتفاق السلام الشامل.

١٦ - وبدأ طرفا اتفاق السلام الشامل يدركان بشكل متزايد ضرورة التحضير لفترة ما بعد الاستفتاء. وفي ندوة نظمها البعثة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، ناقش بشكل علني كل من وزير الخارجية دينق ألور من الحركة الشعبية لتحرير السودان والمستشار الرئاسي غازي صلاح الدين من حزب المؤتمر الوطني ضرورة وضع الأساس لانفصال سلمي وفي الوقت نفسه مواصلة بذل الجهود الرامية إلى جعل الوحدة فكرة جذابة. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، عقدت حكومة جنوب السودان محفلاً في جوبا بعنوان "جنوب السودان: ٢٠١١ فما بعد"، ركز على طائفة واسعة من قضايا مرحلة ما بعد الاستفتاء، بما فيها الموارد الطبيعية، والمواطنة، والأمن، والديون والأصول الوطنية. ومع ذلك، لم تؤد هذه الخطوات حتى الآن نقاش موضوعي بين الطرفين.

١٧ - وأحرز الطرفان تقدماً ضئيلاً بشأن تنفيذ حكم محكمة التحكيم الدائمة بشأن أبيي منذ نهاية الفترة المشمولة بتقرير الأخير. وقد ازدادت المعارضة للحكم صلابة بشكل كبير بين بعض عناصر قبيلة المسييرية، في حين زاد سوء الفهم وسوء التفسير والإشاعات الكاذبة فيما يتعلق بالحكم من حدة التوترات في جميع أرجاء المنطقة. وقد أدت الشواغل الأمنية الناجمة عن ذلك، بما فيها العرقلة المسلحة لعمل فريق ترسيم الحدود، إلى وقف جهود ترسيم حدود منطقة أبيي بشكل فعلي، وهي تشكل تهديداً مستمراً للسكان المدنيين ولللاقات بين الطوائف على حد سواء.

١٨ - وتواصل رموز المعارضة من السودانيين الجنوبيين اتهام الحركة الشعبية لتحرير السودان بمحاولة قمع أحزاب المعارضة، ولا سيما الحزب الجديد المسمى "الحركة الشعبية لتحرير السودان - التغيير الديمقراطي" الذي أنشأه وزير الخارجية السابق لام أكول. وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت حكومة جنوب السودان أمراً للحكام الجنوبيين تأمرهم فيه

تحديدا بعدم عرقلة أنشطة أي حزب سياسي "باستثناء ما يسمى بالحركة الشعبية لتحرير السودان - التغيير الديمقراطي". واستأنف لام أكلول الأمر بموجب الدستور الوطني المؤقت، وأعلن في ٣ كانون الأول/ديسمبر أن المحكمة الدستورية وافقت على البت في استئنافه.

رابعاً - تنفيذ اتفاق السلام الشامل

أبيي وترسيم الحدود

١٩ - نظمت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حلقة عمل بشأن تسوية النزاع في أبيي في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر للمساعدة على إعادة تفعيل لجان التخفيف من حدة النزاع على المستوى المحلي على صعيدي بايام وبوما، وشارك فيها أكثر من ٢٠ إدارياً محلياً وزعيماً من بوما. ومن المتوقع أن تساعد اللجان على تيسير موسم سلمي للهجرة عن طريق الاجتماع بالبدو الرحل وقيادتهم في مناطق كل منهم.

٢٠ - وقد أبلغ الطرفان بإحراز تقدم فيما يتعلق باللجنة التقنية المخصصة المعنية بالحدود، ولكن ما زالت الخلافات الإجرائية والموضوعية تؤخر تقديم تقريرها النهائي إلى رئاسة الجمهورية. ومن المتوقع أن يحدد التقرير المناطق غير المتنازع عليها في الحدود بين الشمال والجنوب وتحديد تلك التي لم تتوصل اللجنة إلى اتفاق بشأنها والتي تتطلب قراراً سياسياً من رئاسة الجمهورية. وتواصل البعثة تقديم المساعدة إلى اللجنة في ما تبذله من جهود، وذلك عن طريق توفير التدريب المتخصص ومن خلال تقييم مشترك مقرر لتنفيذ ترسيم الحدود على الأرض.

ولايبي جنوب كردفان والنيل الزرق

٢١ - لقد انخفض عدد الحوادث الأمنية التي تنطوي على عنف سياسي أو عرقي في جنوب كردفان خلال العام الماضي. ووقعت أبو جونوك (من قبائل النوبة) وأم سليم (من قبائل المسيرية) اتفاق سلام في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، مما أنهى نزاعاً دام ثلاثة أعوام. وأبرمت قبيلتا النوبة كاتلا ووالي اتفاق سلام أيضاً في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر. واضطلعت الترتيبات المؤسسية الجديدة على صعيد الولاية، بما فيها مجلس الشيوخ (الحكاماء)، بدور كبير في تحقيق هذه الإنجازات.

٢٢ - لقد أحرزت حكومة ولاية جنوب كردفان تقدماً كبيراً في مجال إدماج ١٧٠٨ من موظفي الخدمة المدنية التابعين للحركة الشعبية لتحرير السودان في هيكلها السياسية

والإدارية، بما في ذلك تكوين لجنة جديدة لتيسير هذه العملية. ويتولى رئاسة اللجنة الجديدة الأمين العام للولاية، تدعمه لجتان فرعيتان تقنيتان أنيط بهما تحديد جداول أجور الموظفين.

٢٣ - وشكل سن تشريع وطني، في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، يتيح عقد مشاورات شعبية في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق خطوة هامة إلى الأمام صوب التنفيذ التام لاتفاق السلام الشامل. وينص التشريع على بدء عملية المشاورات الشعبية هذا العام. كما حدد دورا هاما للمشرعين في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، بالعمل من خلال اللجان البرلمانية في كل من الولايتين بشأن القرارات المتعلقة بالحكم في هاتين الولايتين في المستقبل.

إعادة نشر القوات المسلحة السودانية وقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان

٢٤ - أعادت القوات المسلحة السودانية نشر ما نسبته ١٠٠ في المائة من قواتها من جنوب السودان، في حين أعاد الجيش الشعبي لتحرير السودان نشر ما نسبته ٣٣,٧ في المائة من شمال السودان وذلك من قوامه المعلن البالغ ٢٦٨ ٥٩ فردا، وبلغت هذه النسبة في تقريره السابق ٢٧,٦ في المائة. وقبل الطرفان هذه الأرقام في الاجتماع الثامن بعد المائة للجنة المشتركة لمراقبة وقف إطلاق النار، المعقود في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، إلى جانب آخر الأرقام المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في القطاع الرابع وأرقام المراقبة والتحقق الجديدة في منطقة البحيرة البيضاء/جاو. بيد أن الأرقام لا تعكس إعادة النشر على الأرض الذي يدعيه الجيش الشعبي لتحرير السودان والذي جرى معظمه خارج نطاق أدوات اتفاق السلام الشامل المعنية بالمراقبة والتحقق. وسيكون من الضروري التوصل إلى اتفاق سياسي لتسوية هذه المسائل المتعلقة بإعادة النشر، التي تشمل أفراد الجيش الشعبي لتحرير السودان البالغ عددهم ٥٩٩ ٩ الذين قاموا بـ "تسريح طوعي" في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق و ٣٢ ٨١٤ فردا غير التابعين لقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان.

الوحدات المتكاملة المشتركة

٢٥ - يبلغ قوام الوحدة المتكاملة المشتركة ٨٢,٦ في المائة من القوام المأذون به وقدره ٣٩ ٦٣٩ فردا، دون أن يطرأ عليه تغيير منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. ولا تزال عملية إعادة التحقق، المقرر إنجازها بحلول ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، جارية. ولم ترد خلال الفترة المشمولة بالتقرير أي تقارير عن حوادث أمنية هامة تتعلق بالوحدات المتكاملة المشتركة، على الرغم من أن هذه الوحدات لا تزال تشكل مصدرا للتوتر في بعض المناطق. ولم يُنفذ بعد اتفاق نقل الوحدة المتكاملة المشتركة في ملكال إلى خارج المنطقة بعد الحوادث التي وقعت في شباط/فبراير ٢٠٠٩.

٢٦ - وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، حضر قائد قوات البعثة، وسفير المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وسفير هولندا وقيادة الوحدة المتكاملة المشتركة احتفالا بالتسليم الرسمي للمعدات اللازمة (بما فيها المولدات الكهربائية، ومعدات السياج، وخلاطات الخرسانة، وصهاريج تخزين المياه) المقدمة من المملكة المتحدة وهولندا.

الانتخابات الوطنية والاستفتاءان

٢٧ - عقب انتهاء عملية ترسيم الدوائر الانتخابية، أقرت المفوضية القومية للانتخابات ٤٠٠ اعتراض من أصل ٨٨٥ اعتراضا كانت قد قدمت بحلول الموعد النهائي في ١٤ أيلول/سبتمبر، ونشرت خططها النهائية لترسيم الدوائر الانتخابية في ٦ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، قبلت المحكمة العليا ٤ من الطعون القانونية في الخطة البالغ عددها ٥٨ طعنا والمقدمة عقب نشر الخطة، وقامت المفوضية بتعديل الخطة وفقا لذلك.

٢٨ - وحتى ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، تم تسجيل ٨٢ حزبا سياسيا لدى مجلس شؤون الأحزاب السياسية. ومع ذلك، لم يفلح الطرف الرئيسي الموقع على اتفاق سلام دارفور - حركة تحرير السودان/فصيل مناوي - من التسجيل كحزب سياسي لأن الجناح العسكري للحزب لم يتم إدماجه بعد في المؤسسات الأمنية الوطنية، مما يتعارض مع أحكام قانون الأحزاب السياسية. وتواصل بعثة دعم الجهود التي يبذلها مجلس شؤون الأحزاب السياسية من أجل إعداد تقريره السنوي عن الأداء لعام ٢٠٠٩، ووضع خطة عمل لعام ٢٠١٠، وصياغة مدونة قواعد سلوك الأحزاب السياسية.

٢٩ - وبدأ تسجيل الناخبين في جميع أنحاء السودان في ١ تشرين الثاني/نوفمبر. وكان من المقرر أن تستمر العملية حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، ولكن جرى تمديدتها حتى ٧ كانون الأول/ديسمبر، ويعود السبب في ذلك أساسا إلى الصعوبات اللوجستية التي واجهتها اللجان العليا للانتخابات في الولايات وإلى البداية البطيئة في بعض المناطق. وأنشئ ما مجموعه ٢٠٠٣ أفرة لتسجيل الناخبين لخدمة ما يقرب من ١٢٠٠٠ مركز للتسجيل. وأبلغت المفوضية القومية للانتخابات حتى ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ عن تسجيل نحو ١٦,٥ مليون ناخب من أصل ٢٠ مليون تقريبا من الناخبين الذين يحق لهم التصويت، بمن فيهم نسبة ٧١ في المائة من الناخبين في الشمال (بما في ذلك دارفور)، و ١٠٨ في المائة في الجنوب، و ٦٧ في المائة في دارفور. وتشير نسبة الـ ١٠٨ في المائة إلى أن عدد الأشخاص المسجلين أكبر من عدد الذين جرى إحصاءهم خلال التعداد السكاني. وقد تؤدي عدم كفاية الموارد البشرية والمالية إلى إعاقة قدرة اللجان العليا للانتخابات بالولايات على الإشراف على انتخابات موثوقة.

٣٠ - وأنشئت في وقت سابق من عام ٢٠٠٩ لجنة للسياسات يشارك في رئاستها رئيس المفوضية القومية للانتخابات وممثلي الخاص، لمناقشة التوصيات وتقديمها إلى المفوضية والسلطات الوطنية الأخرى بشأن إجراء انتخابات ذات مصداقية وشفافة. وقد أكدت اللجنة للمفوضية أهمية معالجة المسائل الاستراتيجية، مثل الحاجة إلى إعداد خطة تشغيلية شاملة وضرورة توفير حرية التنقل للمراقبين المحليين والدوليين. وعملت اللجنة أيضا بوصفها محفلا للجهات المانحة الدولية والسلطات المعنية بالانتخابات الوطنية لمناقشة تصورات كل منها للعملية الانتخابية عموما.

٣١ - وفيما يتصل بالمرحلة المقبلة، ينص الجدول الزمني للانتخابات الصادر عن المفوضية القومية للانتخابات على ضرورة أن يجري تقديم الترشيحات في الفترة من ١٢ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير، وأن يتبع ذلك، في ٢٦ كانون الثاني/يناير، الإعلان عن أسماء المرشحين وتقديم الطعون من المرشحين الذين رُفضت طلباتهم. وسوف تبت المحاكم في هذه الدعاوى بحلول ٨ شباط/فبراير، على أن تُنشر القائمة النهائية للمرشحين في ١٠ شباط/فبراير. ومن المقرر أن تجرى الحملات الانتخابية في الفترة من ١٣ شباط/فبراير إلى ٩ نيسان/أبريل، وأن يجري التصويت وفرز الأصوات وعدّها في الفترة من ١١ إلى ١٨ نيسان/أبريل.

تقاسم الثروة والسلطة

٣٢ - وجد طرفا اتفاق السلام الشامل أن إدارة الاحتياطات الأجنبية، وعدم كفاية سلطات الجمارك في جنوب السودان، وتعثر عملية الإصلاح الزراعي، تشكل تحديات اقتصادية رئيسية تتطلب الاهتمام في المرحلة المقبلة، ولا سيما قبل انطلاق المناقشات المتعلقة بتقاسم الثروة بعد عام ٢٠١١. وقد تنازع الطرفان على مسألة السيطرة على الاحتياطات الأجنبية لبنك جنوب السودان. فحزب المؤتمر الوطني يصر على أن تشكل هذه الاحتياطات جزءا من الاحتياطي الوطني بينما تشبث الحركة الشعبية لتحرير السودان بانفرادها بالسيطرة عليها.

٣٣ - وما زالت أيضا الإيرادات المتأتية من حقول هجليج النفطية مسألة متنازع عليها. فحزب المؤتمر الوطني يحتج بأن قرار محكمة التحكيم الدائمة باستبعاد هجليج من منطقة أبيي يخوّله حقوقا حصرية على إيرادات هذه الحقول، في حين تصر حكومة جنوب السودان على ضرورة تقاسم إيرادات حقول هجليج وفقاً لاتفاق خريطة طريق أبيي إلى أن تقدم لجنة ترسيم الحدود تقريرها وتصدر رئاسة الجمهورية مرسوما بشأن وضع حقول هجليج النفطية. وأفادت وزارة المالية والاقتصاد الوطني أن الشمال قد حوّل زهاء ٦٦٦,١٤ مليون دولار إلى

حكومة جنوب السودان في الفترة ما بين تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، بانتظار قيام اللجنة التقنية المشتركة بإصدار قرار بشأن هذه المسألة وبتوزيع الحصص رسمياً. وأكدت وحدة النفط التابعة لوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي في حكومة جنوب السودان أن هذه التحويلات شملت إيداع مبلغ ٢٥٤,٣٦ مليون دولار في حساب تثبيت إيرادات النفط، وخصما أوليا للنفقات المباشرة مقداره ١٩,٨١ مليون دولار.

٣٤ - ومنذ تقريره الأخير، أوصت المفوضية القومية للخدمة المدنية بما عدده ١٠٣ مرشحين إضافيين من جنوب السودان لتعيينهم في الخدمة المدنية الوطنية. وتلقت اللجنة ٢٣٩ طلباً جديداً وهي تنتظر التوجيهات الرئاسية بشأن تمثيل الدارفوريين والسودانيين من المناطق الشرقية. وبالنظر إلى بطء وتيرة استقدام الموظفين، ونقص المرشحين المؤهلين، ومحدودية التمويل، تظل قدرة المفوضية على ملء المناصب الشاغرة التي يتراوح عددها بين ٨٠٠٠ و ٩٠٠٠ منصب في الفترة الانتقالية غير مؤكدة.

خامسا - تنفيذ اتفاقات السلام الأخرى

٣٥ - فيما يتعلق بعملية السلام في دارفور، يواصل كبير الوسطاء المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة مساعيه على ثلاث مستويات هي: تحقيق توافق الآراء فيما بين أوساط المجتمع المدني بشأن إيجاد حلول للمشاكل الأساسية التي يتخبط فيها دارفور، والتوصل إلى اتفاق بين الحكومة والحركات المسلحة، وتحسين العلاقات بين تشاد والسودان. ففي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أطلقت جهات الوساطة ودولة قطر محادثات دارفور للسلام رسمياً وذلك بتنظيم المنتدى الأول من سلسلة منتديات بين المجتمع المدني والمحافل الأهلية. ومن المقرر أن تبدأ جولة محادثات جديدة بشأن دارفور بين الحكومة والحركات المسلحة في ٢٤ كانون الثاني/يناير في الدوحة، وستسبقها مشاورات بين ممثلي المجتمع المدني والحركات المسلحة في الفترة من ١٩ إلى ٢١ كانون الثاني/يناير. وقد أعربت الحكومة عن عزمها على العمل من أجل إبرام اتفاق قبل انتخابات نيسان/أبريل ٢٠١٠.

٣٦ - ولا تزال الحالة السياسية والأمنية هادئة في شرق السودان. إلا أن طرفي اتفاق سلام شرق السودان، لم يسجلا أي تقدم صوب تنفيذ الأحكام المعلقة من بروتوكول تقاسم السلطة لهذا الربع في عام ٢٠٠٩، التي تشمل زيادة تمثيل السودانيين من المناطق الشرقية في الخدمة المدنية الوطنية وتعيين ممثلين محليين عن الجبهة الشرقية في كل مناطق ولايات البحر الأحمر، وكسلا، والقضارف. ويبدو أيضاً أن الجبهة الشرقية قد انقسمت إلى عدد من الأحزاب السياسية الأصغر حجماً على أساس قبلي في مرحلة ما قبل الانتخابات، مما يزيد من تقويض عملية تنفيذ اتفاق سلام شرق السودان. وحتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩،

كانت حكومة الوحدة الوطنية قد حولت ١١٠ ملايين دولار من أصل مبلغ ٦٠٠ مليون دولار المتفق عليه، من الخزانة الوطنية إلى صندوق الإنعاش والتنمية لشرق السودان، لفائدة مشاريع الإنعاش والتنمية. وتجري حاليا التحضيرات لمؤتمر المانحين المقرر عقده مبدئيا في شباط/فبراير ٢٠١٠.

سادسا - تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان

المساعي الحميدة وإدارة النزاع والمصالحة وبناء السلام

٣٧ - كان لمشاركة البعثة في عمليات تحقيق الاستقرار على صعيد ولايات جنوب السودان أثر ملحوظ على قدرات المؤسسات المحلية على الاضطلاع بالحكم ودعم عملية المصالحة. وبوجه خاص، يسّرت البعثة اجتماعا لتعزيز المصالحة بين ممثلي قبيلة الدينكا في محافظة بيحي، في ولاية جونقلي، وقبيلة الشُّلُك في محافظة بانىكانغ، في ولاية أعالي النيل. وبدأت البعثة أيضا منتدى لمفوضي المقاطعات في ولايتي وسط الاستوائية وشرق الاستوائية لتعزيز التخطيط التشاركي. وبالإضافة إلى ذلك، دعمت البعثة إنشاء منتدى السلطات التقليدية في الجنوب ليكون بمثابة صلة وصل بين أجهزة الحكم المحلي والسكان. وسعى لبناء قدرات المؤسسات المحلية، جرى دمج موظفين من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مؤسسات رئيسية للحكم المحلي مثل وزارات الحكم المحلي على صعيد الولايات، ومفوضية مكافحة الفساد، ومفوضية الخدمة المدنية، والمديريات التابعة للجان السلام.

٣٨ - ونظرا للتوترات التي تحيط بحركة الأشخاص داخل السودان، أقرت البعثة نهجا متكاملا دعما للهجرة السلمية يشتمل على برامج الإنذار المبكر، ودعم مؤتمرات السلام، وتقديم المساعدة الموجهة على الصعيد المحلي. ويسّرت البعثة عددا من مبادرات السلام، منها جهود حكوميّ ولايتي شمال بحر الغزال وجنوب دارفور، التي نسقتها العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وساعدت البعثة على ضمان الهجرة السلمية نسبيا لقبيلة الرزيقات في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر. وستكون لمبادرات مماثلة أهمية حاسمة في دعم هجرة قبيلة المسيرية عبر أبيي وجنوب كردفان. ويتعين إيلاء اهتمام خاص بكفالة توفير الأمن وتقديم الخدمات للسكان المهاجرين والمستقبلين على حد سواء.

الانتشار العسكري والأنشطة العسكرية

٣٩ - حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بلغ عدد أفراد البعثة العسكريين المنتشرين في السودان ٥٦٩ فردا من أصل قوام مأذون به يبلغ ١٠٠٠٠، منهم ٤٧٦ مراقبا عسكريا، و ٢٠٠ ضابط أركان، و ٨٩٣ فردا. وبناء على التوصيات المنبثقة عن الدراسة

المتعلقة بالقدرة العسكرية التي أُجريت في عام ٢٠٠٨، سيتواصل نشر قوات إضافية، في حدود قوام البعثة المأذون به، حتى نهاية آذار/مارس ٢٠١٠، بما في ذلك في أبيي وجوبا. وسيبلغ قوام البعثة العسكري عندئذ ٩ ٩٩٠ فرداً.

٤٠ - ويشارف تنفيذ دراسة القدرة العسكرية التي أُجريت في عام ٢٠٠٨ على الانتهاء. فقد وصلت وحدة عسكرية في زامبيا إلى أبيي، مما أفسح المجال إلى إعادة نشر عناصر قوات القطاعين الثاني والثالث في قطاعها الأصلية؛ إلا أنه لم يُسمح بنقل أصول إضافية لوحدة زامبيا إلى منطقة أبيي. وحتى ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، مُنعت السفينة الناقلة لمعدات إضافية تابعة للوحدة البنغلاديشية من الرسو في بورسودان.

٤١ - ومنعت عناصر القوات المسلحة السودانية منعاً باتاً تنقل الأفراد العسكريين التابعين للبعثة عبر هجليج - خرسانة. وجرى النظر في المسألة على النحو المناسب على مستوى المكاتب العسكرية والمدنية على حد سواء، ولم تُسفر المفاوضات مع وزارة الشؤون الخارجية ووزارة الدفاع عن تقدم يذكر حتى اليوم.

٤٢ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، قامت البعثة بدوريات وقائية داخل ولايتي غرب بحر الغزال ووسط الاستوائية بالتعاون مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بغية تخفيف آثار ما قيل إنه نشاط لجيش الرب للمقاومة.

٤٣ - ووفرت العناصر العسكرية للبعثة والعملية المختلطة أعمال الأمن والنقل وغير ذلك من الدعم اللوجستي لشعبة المساعدة الانتخابية التابعة للبعثة طوال فترة تسجيل الناخبين. وستيسر الدروس المستفادة من هذه العملية التخطيط للدعم الذي ستقدمه العناصر العسكرية للبعثة والعملية المختلطة للانتخابات الوطنية واستفتاءي عام ٢٠١١. وقدمت شرطة البعثة، حتى تاريخه، تدريباً أمنياً خاصاً بالانتخابات لحوالي ٨ ٠٠٠ من أفراد الشرطة التابعين للجهاز شرطة جنوب السودان ولشرطة حكومة السودان.

٤٤ - ويتواصل تقديم الدعم العسكري للجهود المبذولة في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ومن المتوقع إنشاء موقع آخر لذلك داخل الفولة، الواقعة في القطاع الشمالي السادس. ويقدم هذا الدعم بناء على طلب حكومة السودان.

٤٥ - وأتاح إنشاء موقع الفريق في راجا (محافظة راجا) وافتتاحه رسمياً إمكانية أكبر للوصول إلى القطاع الشمالي الثاني، ولزيادة الإلمام بالحالة داخله. وسيزيد هذا من تعزيز الوجود العسكري للبعثة بهدف دعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل، وذلك بالاقتران مع الإنشاء الوشيك لموقع فريق في تلودي داخل القطاع الرابع.

٤٦ - واستنادا إلى الدروس المستفادة من جهود التعزيزات في أبيي، وإلحاقاً بدراسة القدرة العسكرية، ثمة حاجة إلى استعراض احتياجات القوة من أجل زيادة القدرة على مواجهة المخاطر في المستقبل. ويشمل التقييم الأولي إضافة ناقلات جند مصفحة إلى احتياطي قوة البعثة من أجل تحسين التنقل والمرونة. ويمكن وضع تلك الناقلات مسبقاً في المناطق التي تزيد فيها مخاطر اندلاع العنف. وهناك حاجة أيضاً إلى قدرات لعبور الأنهار من أجل تيسير أعمال الدورية عبر نهر النيل والسوبات. ويجري تحليل لجدوى استحداث تلك التحسينات.

الشرطة

٤٧ - حتى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، كانت البعثة قد نشرت ٩٨ في المائة من قوام الشرطة المأذون به والبالغ ٧١٥ فرداً (بمن فيهم ٩٠ سيدة) في ٢٥ موقعاً للأفرقة في جميع أنحاء منطقة البعثة. ولا يزال تقديم الخدمات في الجنوب يشكل تحدياً، لأسباب من بينها أن جهاز شرطة جنوب السودان ليس لديه التجهيز الكافي للاضطلاع بمهامه الشرطية، ولا يزال يعاني من قيود شديدة على الموارد، وحالات تأخير في الأعمال الإدارية، وصعوبات في إنهاء التغييرات المقترحة في السياسات العامة.

٤٨ - وتواصل البعثة تدريب الشرطة السودانية من خلال تنفيذ مجموعة أنشطة تدريب خاصة بالبعثة في جميع أنحاء منطقة البعثة. وخلال الفترة قيد الاستعراض، نظمت شرطة الأمم المتحدة ٨٩ دورة تدريبية لأفراد الشرطة من جهاز شرطة جنوب السودان وشرطة حكومة السودان، بلغ عددهم ٢٠٨٤ شرطياً من بينهم ١٢٧ سيدة في جميع القطاعات. وفي جنوب السودان، نظمت شرطة الأمم المتحدة ٥٠ دورة تدريبية لأفراد من جهاز شرطة جنوب السودان بلغ عددهم ١١٨١ شرطياً من بينهم ٣٣ سيدة. أما في شمال السودان، فقد نظمت شرطة الأمم المتحدة ٣٩ دورة تدريبية لأفراد من شرطة حكومة السودان بلغ عددهم ٩٠٣ أفراد من بينهم ٩٤ سيدة.

٤٩ - وواصلت شرطة الأمم المتحدة بنشاط الاضطلاع بأعمال الرصد وتقديم المشورة والمساعدة لشرطة حكومة السودان وجهاز شرطة جنوب السودان في القيام بمهامهما الشرطية في إطار استراتيجية المشاركة في المواقع. وخلال الفترة قيد الاستعراض، بدأ خبراء الطب الشرعي التابعين لعنصر الشرطة في البعثة مشاركة أماكن العمل مع إدارة الطب الشرعي لشرطة حكومة الوحدة الوطنية في الخرطوم. وطلب نائب المفتش العام للشرطة المساعدة من البعثة في تدريب جهاز شرطة جنوب السودان وفي إدخال تحسينات على الهياكل الأساسية فيه. وفي سياق العمل مع الحكومة الهولندية عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قدمت البعثة الدعم لإنشاء ستة مواقع للرصد الأمني على امتداد طرق الهجرة

وأماكن لإقامة وحدة الشرطة المتكاملة المشتركة في أبيي. وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدأت البعثة في تسيير دورية ليلية وافتتحت موقعا جديدا للمعونة المجتمعية في مخيم البركة بالقرب من الخرطوم، وتعمل على توسيع نطاق البرنامج ليشمل أربعة مخيمات إضافية في المنطقة.

الانتخابات

٥٠ - تواصل البعثة بناء قدراتها في مجال المساعدة الانتخابية، واستقدمت حوالي ٩٥ في المائة من موظفي المساعدة الانتخابية فيها. ومكّن ذلك البعثة من توسيع نطاق عملياتها في مجال المساعدة الانتخابية لتشمل عشر ولايات من الولايات الشمالية الخمس عشرة. وتواصل العملية المختلطة تقديم الدعم اللوجستي للعملية الانتخابية في حدود قدراتها.

٥١ - واضطلع مستشارو الشؤون الانتخابية التابعون للبعثة بدور فعال في تشجيع المفوضية القومية للانتخابات على وضع مدونة لقواعد سلوك المراقبين، تضم إعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات لعام ٢٠٠٥، وتشمل اعتماد المراقبين لامركزيا.

٥٢ - ووفرت البعثة الدعم اللوجستي والتدريب وأعمال توزيع مواد التسجيل للمفوضية القومية للانتخابات وهيئاتها على صعيد الولايات طوال فترة تسجيل الناخبين. واجتمع مستشارو الشؤون الانتخابية التابعون للبعثة بانتظام مع القيادة العليا للمفوضية من أجل تقديم المشورة القانونية والسياساتية. وتقدم البعثة أيضا المشورة للمفوضية بشأن وضع إعلانات انتخابية تستهدف المرأة، والشباب، والمشردين داخليا، واللاجئين، والسكان المهجرين، والناخبين في الريف، والأمية، والأشخاص ذوي الإعاقة، والفئات الأخرى ذات الاحتياجات الخاصة. ومن أجل تكميل الجهود التي تبذلها المفوضية في مجالي التربية المدنية وتثقيف الناخبين، أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجا لتقديم المنح الصغيرة والمتوسطة بهدف دعم المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في توصيل المعلومات الانتخابية وتوفير التربية المدنية في كل الولايات الخمس والعشرين.

٥٣ - إن إجراء انتخابات ذات مصداقية ذو أهمية بالغة في تحقيق الانتقال السلس في مرحلة ما بعد الانتخابات إلى الاستفتاء. والعملية ذات المصداقية ستقلل أيضا من إمكانية وقوع أعمال عنف مرتبطة بالانتخابات، وستساعد على إضفاء الشرعية على الهيئات التي ستشرف على عمليات الاستفتاء.

٥٤ - وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي زيادة مشاريع بناء القدرات المؤسسية التي تركز على الجهات المعنية بعملية الانتخابات وعلى اللجان الانتخابية العليا في الولايات.

وتشمل هذه المشاريع، التي تقام بالتعاون والتنسيق الوثيقين مع البعثة والمفوضية القومية للانتخابات، إعداد خطط للوحدات لأغراض عملية التسجيل، وميزانية شاملة للانتخابات، وشراء السلع والخدمات بتمويل من صندوق التمويل المشترك للانتخابات، وتنسيق التعاون المالي الدولي من أجل العملية الانتخابية.

٥٥ - وبدأت البعثة باستقدام فريق صغير لبدء التخطيط للاستفتاء، ولكنها ستحتاج إلى موظفين إضافيين للعمل مع لجنتي الاستفتاء قبل إنجاز الأعمال المتعلقة بالانتخابات.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٥٦ - ظلت عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تجري كما هو مقرر لها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، رغم بعض الشواغل إزاء التأخر الذي لازم إتاحة فرص إعادة الإدماج. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، تم تسريح ما مجموعه ١٨ ٧٣١ من المحاربين السابقين وأفراد المجموعات ذات الاحتياجات الخاصة في السودان وسُلموا بمجموعات لوزام إعادة الإدماج لفترة ثلاثة أشهر. واستمرت أنشطة التسريح في كل من كادقلي وجلود (ولاية جنوب كردفان)، وبدأ العمل في موقع جديد للتسريح في رُمبيك (ولاية البحيرات) في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر. وبدأت عمليات إسداء المشورة والإحالة المتعلقة بإعادة الإدماج في سبع ولايات ومن المقرر إجراؤها على نطاق البلد بحلول أوائل عام ٢٠١٠. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر، استفاد من المشورة المتعلقة بإعادة الإدماج محاربون سابقون يبلغ عددهم ١٧٤١ محارباً في جنوب السودان و ٧١٤٩ محارباً في المناطق الانتقالية الثلاث. وبدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التعاقد لتوفير خدمات إعادة الإدماج لحوالي ٧٠٠٠ محارب سابق في جنوب السودان و ٤٠٠٠ محارب سابق في شمال السودان. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تلقي أموال لإعادة الإدماج من الحكومة النرويجية والحكومة الهولندية ومصرف التنمية الألماني. وأعلن عن تبرعات مبدئية كل من صندوق بناء السلام والحكومة الكندية والحكومة الإسبانية. ويعاني برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حالياً من عجز يقارب ١٠ ملايين دولار، بيد أن هذا الرقم يعتمد على صرف التبرعات المعلنة في حينها. وبما أن صرف بعض التبرعات التي أعلن عنها في السابق لم يحظ بعد بالموافقة، لا يزال من المرجح أن يشكل التمويل مصدراً للقلق بالنظر إلى تأخر الصرف من ناحية والتبرعات غير المؤكدة من ناحية أخرى.

٥٧ - واجتمعت شراكة المائدة المستديرة الثالثة من أجل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (أعلى منتدى للجهات الرئيسية المعنية ببرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج) في كادقلي في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وأقر المشاركون بإحراز تقدم كبير منذ بدء

البرنامج في شباط/فبراير ٢٠٠٩. وفي أعقاب المخاوف التي أعرب عنها كل من البعثة والجهات المانحة في حزيران/يونيه إزاء نزاهة برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، شرعت البعثة في تقييم مستقل لإجراءات التسجيل والتحقق في عملية التسريح نفذه خبراء استشاريون خارجيون خلال الفترة المشمولة بالتقرير بالتعاون مع ممثلين للجنتي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الشمال والجنوب، ووحدة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بالبعثة، والجهات المانحة للبرنامج الوطني لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأبرزت نتائج التقييم، التي عرضت في التقرير الختامي الصادر في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، في جملة أمور، ثغرات في الإجراءات السابقة للتسجيل، وعدم اتساق في استخدام القوائم الرئيسية للمرشحين، ووجود خلط فيما يتعلق بمعايير الأهلية للنساء المرتبطات بالقوات أو الجماعات المسلحة. ومع أن كل هذه الشواغل كانت معلومة قبل إجراء التقييم المستقل، فإنه ينبغي استخدام نتائج التقييم بطريقة بناءة لاتخاذ تدابير تصحيحية وبالتالي ضمان مصداقية البرنامج واستدامته على حد سواء في سياق مواصلة تنفيذ اتفاق السلام الشامل. وفي تطور إيجابي آخر، أعربت الحكومة عن التزامها الصريح بالمراعاة الجادة للشواغل التي جرى الإعراب عنها في التقييم وكفالة أكبر قدر ممكن من التعاون والشفافية.

العودة وإعادة الإدماج

٥٨ - على غرار السنوات الماضية، ازدادت عودة المشردين داخليا قرب نهاية موسم الأمطار عندما تحسنت إمكانية الوصول إلى المواقع النائية. وبحلول منتصف السنة، قدر أن أكثر من ١٧٠ ٠٠٠ مشرد داخليا عادوا إلى جنوب السودان (شمل ذلك ١١ ٠٠٠ شخص تلقوا المساعدة للعودة) وأعيد لاجئون يكاد يصل عددهم إلى ٣٢ ٠٠٠ شخص إلى الوطن، معظمهم من أوغندا. وعموما، يقدر العدد التراكمي لحالات العودة التلقائية بما يصل إلى مليوني شخص تقريبا، في حين تجاوز مجموع حالات عودة اللاجئين والمشردين داخليا المنظمة والتي تمت بمساعدة ٢٦٣ ٨٥٠ شخصا.

٥٩ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، قام ممثلو الزعامات التقليدية والمجتمعات المحلية في أبيي بتنظيم عودة مشردي أبيي من ولايتي الخرطوم والنيل الأبيض. وبدعم مالي من حكومة جنوب السودان، عاد قرابة ١ ٧٠٠ شخص إلى تسعة مواقع في منطقة أبيي خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

الحالة الإنسانية والانتعاش والتنمية

٦٠ - استمرت الحالة الإنسانية في جنوب السودان في التدهور خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وهناك ثلاثة عوامل تجعل ٤٠ في المائة على الأقل من سكان جنوب السودان في خطر شديد، والعوامل هي: (أ) النزاعات بين القبائل والعنف المتصل بحركة جيش الرب للمقاومة؛ (ب) وجود فجوة غذائية هائلة؛ (ج) الصدمة المالية التي عانتها حكومة جنوب السودان في وقت سابق. ويقدر أن ٢ ٥٠٠ شخص قتلوا وتشرد ٣٥٩ ٠٠٠ شخص منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ نتيجة للنزاعات بين القبائل والعنف المتصل بحركة جيش الرب للمقاومة. وحاليا يتلقى أكثر من ١,٥ مليون شخص مساعدة غذائية طارئة. ويستفيد نحو ٤٠٠ ٠٠٠ طفل من برامج لتقديم الطعام في المدارس. وتشير النتائج الأولية إلى أن إنتاج المحاصيل في عام ٢٠٠٩ سيكون أقل بقدر كبير عن متوسط الإنتاج السنوي العادي الذي يبلغ ٨٠٠ ٠٠٠ طن متري. كذلك يتعرض وصول المساعدات الإنسانية إلى الإعاقة نتيجة لانعدام الأمن.

٦١ - وفيما يتعلق بالتمويل، بحلول أوائل كانون الأول/ديسمبر، كانت مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية قد تلقت ٤٠ في المائة من مبلغ الـ ٤١٧ مليون دولار الذي كانت قد وجهت نداء في عام ٢٠٠٩ للحصول عليه لتلبية الاحتياجات الإنسانية. وزادت مؤسسات الأمم المتحدة من حجم ما ناشدت تقديمه في منتصف آب/أغسطس حيث تقدمت بطلب عاجل للحصول على مبلغ إضافي قدره ٥٧ مليون دولار للدعم الطارئ لتوفير الأطعمة والتغذية والدعم الزراعي. وبحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، تم تمويل ٤٧ في المائة من هذا الطلب الجديد. وفي ضوء الحالة الإنسانية المتدهورة في جنوب السودان، يلزم زيادة التمويل لدعم جهود الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الرامية إلى توسيع قدرات الاستجابة للطوارئ.

٦٢ - وفي أبيي، يظل نحو ٢٠ ٠٠٠ من السكان مشردين ويعتمدون على العون الغذائي. ووفقا لما أوردته مصادر حكومية، فإن عائدين يبلغ عددهم ١ ٧٥٨ نسمة وصلوا مؤخرا من الخرطوم إلى قرى محددة في منطقة أبيي خلال عمليات عودة منظمة. ومع ذلك، هناك شواغل خطيرة إزاء انعدام الخدمات الأساسية في تلك المناطق، والقدرة المحدودة للجهات العاملة في المجال الإنساني على سد تلك الفجوة، والطلب المتزايد الذي سيتزامن مع وصول بدو المسيحية خلال هجرتهم الموسمية.

٦٣ - وبدأت الأمم المتحدة والجهات المانحة العمل، من خلال صندوق إنعاش السودان، على بسط سلطة الدولة وتثبيت الاستقرار في ولايتي جونقلي والبحيرات. وفي ولاية

جونقلي، قامت عملية تشاورية يقودها الحاكم وتشمل اللجنة الأمنية للولاية بتحديد الأولويات الرئيسية، وفتح الطريق من بور إلى أكوبو، وإنشاء محطة إذاعية لتعزيز التربية الوطنية، ونشر أجهزة شرطة جنوب السودان على الطرق الرئيسية. ومع ذلك هناك حاجة إلى تمويل إضافي لتنفيذ أنشطة تثبيت الاستقرار في جميع ولايات جنوب السودان.

حقوق الإنسان

٦٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذت حكومة الوحدة الوطنية بعض الخطوات تعزيزاً لحقوق الإنسان، علماً أنه ما زال يجب إحراز تقدم كبير على صعيد الحالة العامة لحقوق الإنسان في السودان. وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، كان الرئيس قد أصدر عفواً عن ١١٩ طفلاً، وأطلق سراحهم بعد اعتقالهم على أثر هجمات أم درمان في أيار/مايو ٢٠٠٨. وعلاوة على ذلك، أطلق سراح ٤٩١ امرأة من سجن في الخرطوم، وكان يرافق العديديات منهن أطفالهن الصغار. وسنّ المجلس الوطني السوداني قانوناً لحقوق الطفل يهدف إلى توفير إطار قانوني لحماية حقوق الطفل. والمناقشات جارية بشأن مشروع قانون جهاز الأمن والمخابرات الوطني ومشروع قانون الاستفتاء، وكلاهما كفيل بالتأثير على حالة حقوق الإنسان في السودان. وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، أصدر المجلس الوطني موافقة نهائية على مشروع قانون جهاز الأمن والمخابرات الوطني، رغم معارضة كل من الحركة الشعبية لتحرير السودان وأحزاب المعارضة. ويتنافى مشروع القانون مع دور جهاز الأمن والمخابرات الوطني المنصوص عليه في اتفاق السلام الشامل والذي يقصر دوره على جمع وتحليل المعلومات الاستخباراتية، دون الاحتفاظ بسلطات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين. ويكفل مشروع القانون تمتع موظفي جهاز الأمن والمخابرات الوطني بحصانة من الملاحقة. إذ تحوم حول سلطات جهاز الأمن والمخابرات الوطني، على صعيد عمليات الاعتقال والاحتجاز، مزاعم عن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، سيكون لها أثر ضار على ظروف إجراء الانتخابات في السودان، في ظل انعدام مساءلة الأفراد العاملين في جهاز الأمن والمخابرات الوطني.

٦٥ - وما زالت البعثة تتلقى الشكاوى من الأحزاب السياسية في جميع أنحاء السودان بشأن انتهاكات للحقوق السياسية المرتبطة بالعملية الانتخابية. وكان إحراز التقدم بطيئاً أيضاً في الجنوب في تأسيس وتعزيز قدرة المؤسسات الحكومية على منع أو تخفيف تصاعد العنف، واتخاذ تدابير كافية على مستوى الأمن والقضاء والمساءلة لمنع الإفلات من العقاب. وإن كانت تلك المؤسسات قائمة في الشمال، فإن الإطار القانوني يوفر حماية شاملة للعديد من انتهاكات حقوق الإنسان ولا يعزز المساءلة. وما زال تطبيق عقوبة الإعدام في كل من

شمال السودان وجنوب السودان مدعاة للقلق، خاصة متى علمنا أن الأشخاص الذين ينتظرون تنفيذ الحكم بالإعدام لم يمثلهم أي محام أثناء المحاكمة. وفي الشمال، ما زال ما لا يقل عن ثمانية أطفال مشتبه فيهم، حوكموا في إطار الهجوم على أم درمان، في انتظار تنفيذ الحكم بالإعدام، رغم تأكيدات الحكومة لممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والتزاع المسلح أن أي حكم بالإعدام لن يُنفذ بحق أي طفل في السودان. وفي الوقت نفسه، ما زالت المرأة في السودان تعاني من التمييز، والممارسات التقليدية الضارة، والعنف الجنساني. وتكتسي المشكلة بعداً حاداً على نحو خاص في جنوب السودان حيث المحاكم التقليدية ومؤسسات الدولة تؤيد الممارسات التقليدية التي تتعارض مع الضمانات الدستورية للمرأة. وما يدعو للقلق أيضاً عدم إحراز تقدم في تعيين مفوضين في اللجنة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، التي تُعد معياراً هاماً في إطار اتفاق السلام الشامل.

٦٦ - وفي حين أن وتيرة التقدم المحرز تبقى بطيئة على صعيد الحقوق المدنية والسياسية، يشكل انخفاض مستوى التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بما يشمل الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، تهديداً رئيسياً للسلام والأمن والاستقرار. وهذا ما يسهم في ازدياد العنف وفي تأجيج معاً، ولا سيما في الجنوب. وما زالت عمليات الإخلاء القسري تلقي بآثرها الضار أيضاً على المشردين داخلياً والمجتمعات الضعيفة.

سيادة القانون

٦٧ - تواصل البعثة رصد عملية الإصلاح التشريعي ودعمها. ويتواصل تقديم الدعم لصياغة مشروع قانون السجون عبر تقديم التحليل والتوصيات إلى المجلس الوطني. ووافقت اللجنة الفرعية المعنية بالشؤون الداخلية التابعة للمجلس التشريعي على إدخال بعض التوصيات الصادرة عن البعثة في مشروع القانون. وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر، قدّمت البعثة تحليلاً بشأن مشروع قانون جهاز الأمن والمخابرات الوطني إلى المجلس الوطني. وفي الجنوب، تواصل البعثة جهودها في مجال الإصلاح التشريعي، بما يشمل توفير الدعم التقني لمشروع قانون مهنة المحاماة في جنوب السودان. كما وفرت البعثة المشورة إلى السلطة القضائية بشأن الاحتجاز لفترات زمنية طويلة وبدائل السجن.

٦٨ - ونشرت البعثة ٣٧ فرداً قدمتهم الحكومة في مواقع متنوعة في منطقة البعثة، بما فيها المناطق الانتقالية الثلاث، من أجل توفير التوجيه والتدريب لموظفي السجون الوطنيين. ويتواصل دعم الهياكل الأساسية للسجون في الخرطوم، ومنطقتي النيل الأزرق وأبيي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجهات المانحة. وفي الجنوب، تواصلت أنشطة بناء قدرات موظفي السجون في جميع الولايات، بما يشمل النساء من أفراد الشرطة. ونُفذت

برامج لبناء القدرات أيضاً في سجنى واو وتوريت. وتجري هذه الأنشطة بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

٦٩ - وفي الشمال، ما زال نظام العدالة بحاجة لإصلاح، وفي حين أن الهيكل الأساسي القضائي يُعد أكثر تطوراً في المدن الرئيسية، فإن السلطة القضائية تتمتع باستقلالية محدودة. وفي الجنوب، تعاني المؤسسات التشريعية والقضائية ومؤسسات إنفاذ القانون من نقص في الهياكل الأساسية المادية، والمهنيين ذوي المهارات، والنقل، والاتصالات، وكلها عوامل تحول دون الوصول إلى نظم العدالة. وتحتاج القوانين الجنائية الوطنية وقوانين الإجراءات الجنائية الواجبة النفاذ في كل من الشمال والجنوب للإصلاح لكي تكون منسجمة مع الإطار القانوني والحقوق المنصوص عليها في الدستور الوطني المؤقت واتفاق السلام الشامل.

حماية المدنيين وحماية الأطفال

٧٠ - تعمل البعثة حالياً على وضع استراتيجية للحماية على نطاق البعثة تكون مكيفة مع ولايتها وبيئة عملها المعقدة. وستشمل الاستراتيجية مفهوم الأمن لحماية المدنيين الذي طُور خلال الفترة المشمولة بالتقرير كجزء من الحوار بين البعثات. ويركز المفهوم على الحاجة إلى مجموعة واسعة من أنشطة الحماية المنسقة، بما في ذلك التدابير الوقائية وتدابير الإنذار المبكر، فضلاً عن عناصر متكاملة للمساعدة الإنسانية وبناء بيئة مؤسسية واقية.

٧١ - وفي الفترة من ١٥ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أجرت ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والتراع المسلح زيارة إلى السودان. وخلال زيارتها، جرى التوقيع على خطة عمل محددة زمنياً لإطلاق سراح جميع الأطفال المرتبطين بجيش التحرير الشعبي السوداني في جنوب السودان. والتزم وزير العدل في حكومة الوحدة الوطنية بعدم تنفيذ عقوبة الإعدام بحق الأطفال ما دون سن ١٨ سنة. وسيتابع موظفو البعثة والعملية المختلطة المعنيون بحماية الأطفال تنفيذ هذا الالتزام وما إذا كان سيُسمح بالوصول إلى ستة أطفال مرتبطين بحركة العدل والمساواة، ينتظرون حالياً تنفيذ حكم الإعدام بهم.

٧٢ - وفي الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، عقدت البعثة، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وعدد من المنظمات غير الحكومية، اجتماعاً لتشجيع التنسيق المعزز للأمم المتحدة في التصدي لما يرتكبه جيش الرب للمقاومة في انتهاكات جسيمة في ما يخص حقوق الطفل في جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، وأوغندا.

٧٣ - وترأس البعثة ٢٠ فريق عمل مشتركاً بين الوكالات، وهي أفرقة معنية بالحماية في المناطق الثلاث وفي جنوب السودان، من أجل تحديد الثغرات القائمة في الحماية وإيجاد الاستجابات الملائمة، أو تقدّم الخدمات إلى هذه الأفرقة. وإن زيادة مشاركة السلطات في اجتماعات الأفرقة العاملة المعنية بالحماية بمشاركة المسؤولين على صعيد الولايات وعلى الصعيد المحلي، في بعض المناطق، أتاح المجال أمام دور متنامٍ للسلطات في تنفيذ مسؤولياتها عن توفير الحماية. وعلى سبيل المثال، ضُمّت البعثة، في جنوب كردفان، إلى عملية إعداد خطة الولاية للتنمية الاستراتيجية.

شؤون الإعلام

٧٤ - في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، نظمت البعثة ندوة لمدة يومين بشأن الوحدة وتقرير المصير في الخرطوم، حضرها مفكّرون وسياسيون سودانيون من شمال وجنوب السودان، فضلاً عن أفراد من الشتات. وركز المشاركون على الحاجة إلى تسريع التحضيرات من أجل تحقيق الانفصال السلمي دون التخلي عن بذل الجهود لجعل الوحدة فكرة جذابة.

٧٥ - وعقدت البعثة جلسات إحاطة منتظمة للصحفيين عن الأوضاع الإنسانية السائدة والاستجابة الدولية، وساعدت المفوضية القومية للانتخابات من خلال إنتاج إعلانات إذاعية ومرئية للخدمة العامة.

٧٦ - وعلى الرغم من تزايد الحاجة لوسيلة مستقلة للبحث الإعلامي على الصعيد الوطني، لا سيما في الفترة التي تسبق الانتخابات، فإنه لم يتم بعد تخصيص تردد على موجة إف إم في شمال السودان لإذاعة مرايا التي ترعاها الأمم المتحدة. ومع ذلك، تضطلع مرايا إف إم بدور رئيسي في التربية المدنية وتنقيف الناخبين، وتوعية الجمهور، وتعزيز الحوار السياسي من خلال ١٤ محطة إف إم في الجنوب والبرنامج اليومي الذي يُبث على الموجة القصيرة لثلاث ساعات يوميا في الشمال.

الإجراءات المتعلقة بالألغام

٧٧ - شقّت الأمم المتحدة ما مجموعه ٩١٢ ٣٤ كيلومترا من الطرقات، وطهّرت ٤١٣ ٦٤٧ ٥٣ مترا مربعا من الأراضي، ودمّرت ٢٠ ٠٩٠ لغما و ٨٣٩ ٣٩١ قطعة من الذخائر غير المنفجرة في السودان. وجرى توفير التوعية بالأخطار لنحو ٣ ملايين شخص في المناطق المتضررة وللمشردين داخليا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُعيد أكثر من ٩٨٠ كيلومترا مربعا من الأراضي إلى السكان المحليين في إطار عملية إعادة الأراضي. وستستمر الألغام الأرضية والتلوث بسبب المتفجرات من مخلفات الحرب في طرح تحديات

بالنسبة للانتخابات المقبلة في وقت يبدأ فيه المشردون بالعودة إلى أماكنهم الأصلية من أجل التصويت.

٧٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل قطاع التوعية بخطر الألغام، بقيادة اليونيسيف، العمل على توفير التوعية بخطر الألغام للمتضررين مع التركيز بشكل خاص على المشردين داخليا والعائدين والمجتمعات المحلية الضعيفة. واستمرت أيضا مشاريع مساعدة الضحايا وتحسين التنسيق من خلال الاجتماعات الشهرية لفريقي العمل المعنيين بمساعدة الضحايا، التي يرأسها دوريا اللجنة الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام في الخرطوم ووزارة الشؤون الجنسانية والرعاية الاجتماعية في جوبا.

السلوك والانضباط

٧٩ - لا يزال امتثال جميع فئات موظفي البعثة للمدونة الدولية لقواعد السلوك وسياسة عدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين كبيرا جدا إذ تُجرى دورات تدريبية في جميع القطاعات ويتواصل الرصد واتخاذ الإجراءات بشأن عوامل الخطر واتجاهاته. وأبلغ عن ثلاثة حوادث حصل فيها سوء سلوك جسيم خلال الفترة قيد الاستعراض.

٨٠ - وفي شراكة مع مؤسسات الأمم المتحدة والنظراء الوطنيين من حكومة جنوب السودان والمنظمات غير الحكومية، وسّعت البعثة نطاق ما تجريه من حملات توعية في كانون الأول/ديسمبر إلى واو ورُمبيك في جنوب السودان ونشرت الوعي في صفوف نحو ٦٠٠ شخص ما بين زعيم محلي وامرأة وشاب بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني بشأن سياسة الأمم المتحدة في عدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

الشؤون الجنسانية

٨١ - خلال الفترة قيد الاستعراض، وفرت البعثة الدعم التقني وأسدت المشورة بشأن مسائل تتعلق بتعميم المنظور الجنساني، ولا سيما فيما يتعلق بالعملية الانتخابية. وأقامت البعثة عددا من حلقات العمل والدورات التدريبية بشأن مشاركة النساء في الانتخابات، ورأست المنتدى الجنساني لتنسيق الانتخابات.

٨٢ - وجهود الدعوة التي تبذلها البعثة دفعت بالوزارات في جنوب السودان وفي المناطق الثلاث إلى إنشاء نقاط تنسيق جنسانية لتيسير ودعم ورصد إدماج المنظور الجنساني في سياسات الحكومة وبرامجها.

العودة إلى النزاع حقيقية إلى حد كبير، ويحتمل أن تترتب عليها عواقب كارثية في المجال الإنساني والسياسي والعسكري والاقتصادي في جميع أنحاء المنطقة. ويتطلب منع حدوث ذلك الحصول على كافة الدعم الذي يستطيع المجتمع الدولي والمحلي تقديمه.

٩٠ - ويتمثل أهم العوامل التي تؤثر في نجاح عملية السلام السودانية أو فشلها، في طبيعة العلاقة بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني. وإذا لم يبق سوى أقل من سنة على موعد إجراء الاستفتاءين، فإن تنفيذ اتفاق السلام الشامل بنجاح يقتضي أن يُظهر كلا الطرفين قدراً هائلاً من الإرادة السياسية. ويؤدي الجو الحالي السائد من انعدام الثقة، حيث يُعتبر أي مكسب يحققه طرف خسارة للطرف الآخر، إلى تقويض الإرادة السياسية تقويضاً بالغاً، ويعطل بشكل فعلي الجهود الدولية الرامية إلى تقديم المساعدة، ويمهد الطريق لتجدد النزاع.

٩١ - وأرحب بالدعم الذي يقدمه فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي إلى عملية السلام السودانية، وأرحب كذلك بالجهود المتواصلة التي يبذلها المبعوثون الخاصون وغيرهم من الشركاء الدوليين الرئيسيين. ونظراً للتشكيلة الواسعة من الجهات الفاعلة الدولية المساهمة في هذه العملية، فإنه لا بد من تنسيق الجهود التي تبذلها جميع الجهات المعنية من أجل مساعدة الطرفين في تحويل نهج "لا غالب ولا مغلوب" الذي ينتهجان به إلى حوار مثمر.

٩٢ - وأهنئ طرفي اتفاق السلام الشامل على اعتماد قانون الاستفتاء. وسيطلب إجراء استفتاء حر ونزيه وسلمي في ظل الظروف السائدة في جنوب السودان بذل جهد كبير في مجالي التخطيط والتنفيذ. ولذلك، أحث الطرفين على تعيين لجنة الاستفتاء فوراً، وعلى الشروع في تنفيذ أحكام القانون الجديد بكل السرعة الواجبة. كما أحث الطرفين على العمل بشكل وثيق مع البعثة لتنسيق المساعدة الدولية وتيسيرها فيما يتعلق بالتحضيرات الإجرائية.

٩٣ - وقد أبرز كلا طرفي الاتفاق مؤخراً الحاجة العاجلة إلى تناول ترتيبات مرحلة ما بعد الاستفتاء فيما يتعلق بالوحدة أو الانفصال، إذ ذهبوا إلى حد تضمين تشريع الاستفتاء التزاماً بالتوصل إلى اتفاق بشأن المسائل الرئيسية. وستشكل التوقعات المتضاربة للخطوات التي ينبغي أن يتخذها كل طرف في الأيام والأسابيع والأشهر التي تعقب التصويت خطراً كبيراً إذ قد تؤدي إلى إشعال فتيل نزاع قد تصعب أو تستحيل السيطرة عليه. أما وقد اعتمد قانون الاستفتاء الآن، فإنني أحث الطرفين على الشروع فوراً في التفاوض بشأن اتفاقات مرحلة ما بعد الاستفتاء. والأمم المتحدة على استعداد لتقديم المساعدة في هذا الجهد.

٩٤ - وأهنئ المفوضية القومية للانتخابات على تسجيل نحو ١٦,٥ مليون ناخب، في ظل ظروف صعبة لم تشهد مع ذلك سوى عدد ضئيل جداً من الحوادث الأمنية. وهذه خطوة

هامة في سبيل إجراء انتخابات وطنية موثوقة. غير أنه لا تزال هناك تحديات كبيرة تنتظرنا. وقد تلقت البعثة تقارير أحوالها إلى المفوضية القومية للانتخابات تبين عددا من المخالفات التي شابت عملية تسجيل الناخبين، ودعتها إلى معالجة هذه المسائل. ويجب على الطرفين أيضا أن يحلا خلافتهما التي لا تزال قائمة بشأن نتائج التعداد. وعلاوة على ذلك، لا يزال عدد من الجهات المعنية يعرب عن القلق بشأن العراقيل التي تعترض إجراء حملات سياسية فعالة. كما أن استتباب الأمن خلال الانتخابات سيتطلب بذل جهد كبير إذا ما أريد أن تتاح للناخبين في مختلف أنحاء البلد فرص متكافئة للمشاركة. وأحث شركاء اتفاق السلام الشامل على كفالة بيئة مواتية لإجراء انتخابات ديمقراطية، تشمل احترام حرية تكوين الجمعيات والتعبير والصحافة، والتشجيع على تحقيق الشمولية السياسية. وأشجع المفوضية القومية للانتخابات على زيادة حملاتها الإعلامية لضمان إطلاع الناخبين إطلاعا تاما على العملية الانتخابية. وأحث الطرفين على مواءمة جميع التشريعات مع القيم المنصوص عليها في الدستور الوطني المؤقت.

٩٥ - وما زال يساورني قلق شديد إزاء العنف المستمر في جنوب السودان الذي أودى بحياة الكثير من الأبرياء. وأناشد حكومة جنوب السودان، التي تتحمل المسؤولية الأساسية عن حماية المدنيين في جنوب السودان، أن تركز جميع جهودها على حماية المدنيين وكسر دوامة العنف. وقد عززت الأمم المتحدة جهودها في هذا الصدد، وهي على استعداد لتقديم المساعدة. كما أناشد المجتمع الدولي زيادة جهوده للمساعدة على معالجة هذه المسائل على المدى القصير، وبناء قدرات حكومة جنوب السودان لتمكين من معالجتها على المدى الطويل.

٩٦ - وعدم إحراز تقدم في حل المسائل المعلقة في أبيي يثير بدوره قلقا شديدا، وقد يشكل تهديدا خطيرا لتنفيذ اتفاق السلام الشامل. وما لم تعجل الجهات المعنية باستعادة الزخم السياسي بشأن هذه المسائل، فإن الفرص التي أتاحتها قرار محكمة التحكيم الدائمة قد تذهب هباء. ويجب على الطرفين أن يكفلا تنفيذ قرار المحكمة بشأن أبيي في حينه وعلى نحو سلمي، وأن يعملوا على إبرام اتفاقات طويلة الأمد بشأن حقوق الرعي والإقامة وسائر المسائل الملحة الضرورية لتحقيق سلام دائم في أبيي. وأهنتهما على اعتماد قانون استفتاء أبيي وأحثهما على تعيين لجنة استفتاء أبيي في أسرع وقت ممكن.

٩٧ - ويثير بطء التقدم المحرز في ترسيم الحدود قلقا رئيسيا أيضا لما قد تترتب عليه من عواقب في الانتخابات والاستفتاءين على حد سواء. وأناشد الطرفين أن يبذلا الإرادة

السياسية اللازمة لتسريع وتيرة هذه العملية والحيلولة دون أن تصبح عائقا كبيرا أمام تنفيذ اتفاق السلام الشامل.

٩٨ - وأشيد بالتقدم المتواصل المحرز في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ولا سيما مشاركة طرفي اتفاق السلام الشامل البناءة في هذا المجال. ومن المشجع أيضا أن نلاحظ أن الحكومة قد أعلنت عن التزامها بمعالجة أوجه قصور البرنامج التي حددها تقييم أجري مؤخرا. وإنني على علم بالخطر المتمثل في إمكانية إعادة إدماج المحاربين السابقين المسرحين في بيئة غير آمنة، الذي قد يزيد من خطورة عودتهم إلى طريق العنف المسلح. ولذلك أؤكد على أهمية ربط عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الرسمية بمبادرات مجتمعية فعالة للحد من العنف. وأخيرا، أكرر ندائي للمجتمع الدولي بتوفير التمويل الكافي لمرحلة إعادة الإدماج، وهي المرحلة النهائية والأصعب في البرنامج.

٩٩ - وختاما، أود أن أتقدم بالشكر لممثلي الخاص وجميع أفراد البعثة العسكرية والمدنيين وأفراد الشرطة على التزامهم وتفانيهم المتواصلين في أداء مهامهم. كما أشكر فريق الأمم المتحدة القطري وجميع الجهات المعنية بتقديم المساعدة الإنسانية للعمل بدون كلل على مساعدة المحتاجين في السودان.

المرفق

العنصر العسكري وعنصر الشرطة في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠

البلد	العنصر العسكري							
	المراقبون		ضباط الأر كان		القوات		المجموع الفرعي للعنصر العسكري	
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
الاتحاد الروسي	١٣		٣		١٢٠		١٣٦	١٦
إثيوبيا								٨
الأرجنتين								٢
الأردن	١١		٦		١٧		١٧	٤٠
أستراليا	٥	١	٧	٢	١٢	٣	١٢	٧
إكوادور	١٧				١٧		١٧	
ألمانيا	٢٥	١	٥		٣٠	١	٣٠	٥
إندونيسيا	٧				٧		٧	١٥
أوروغواي								٢
أوغندا								٥
أوكرانيا	١١				١١		١١	١٧
إيران (جمهورية - الإسلامية)			٢					٢
باراغواي	٩				٩		٩	
باكستان	١٥		٢٥		١ ٤٤٧	٧	١ ٤٨٧	٢٩
البرازيل	٢٠		٢		٢٢		٢٢	
بلجيكا	٣				٣		٣	
بنغلاديش	١٩		٢٧		١ ٤١٣	٥	١ ٤٥٩	٢٧
بنن	٤				٤		٤	
بور كينا فاسو	١				١		١	
البوسنة والهرسك								٤
بولندا	٢				٢		٢	
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)					١٣	١	١٣	
بيرو	١٣				١٣		١٣	
تايلند	٩	١			٩		٩	
تركيا			٣		٣		٣	٣٦
جامايكا								٤

البلد	العنصر العسكري							
	المراقبون		ضباط الأر كان		القوات		المجموع الفرعي للعنصر العسكري	
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
جمهورية تنزانيا المتحدة	١٢						١٢	
جمهورية كوريا	٦		١				٧	
جمهورية مولدوفا	٢						٢	
الدانمرك	٧		٤				١١	
رواندا	١٤		٣		٢٤٤	٩	٢٦١	٨
رومانيا	١٠		١				١١	
زامبيا	١٤		٧	١	٦١٩	٢٦	٦٤٠	١٩
زمبابوي	١٠	٢					١٠	٢٢
ساموا								٤
سري لانكا	٦						٦	١٨
السلفادور	٤						٤	٤
السويد	٣		١				٤	٦
سيراليون	٣		١				٤	
الصين	١٢		٩		٤٢٦	٩	٤٤٧	٧
غامبيا								٢٣
غانا								٢٦
غواتيمالا	٤	١	١				٥	١
غينيا	٦						٦	
الفلبين	١١						١١	٣٣
فنلندا			١				١	
فيجي	٦						٦	٢
قيرغيزستان	٦						٦	١
كرواتيا			٤				٤	
كمبوديا	٤		١		٥٠		٥٥	
كندا	١٨	١	٦	٣			٢٤	١٦
كينيا	٣	١		١	٦٨١	٤٣	٦٨٤	١٨
مالي	٣						٣	١
ماليزيا	٨		٢				١٠	٦
مصر	٢٠		١٨		١ ٢٤٦	١٥	١ ٢٨٤	١٥
المملكة المتحدة			٢				٢	

البلد	العنصر العسكري							
	المراقبون		ضباط الأر كان		القوات		المجموع الفرعي للعنصر العسكري	
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
منغوليا	٢						٢	
موزامبيق	١						١	
ناميبيا	٦	١					٦	١
النرويج	١٣		٨				٢١	٦
نيبال	٧		٨				١٥	٤٠
نيجيريا	٩		٣				١٢	٣٢
نيوزيلندا	٢		١				٣	
الهند	١٥		٢٦	١	٢ ٥٧٣	٥	٢ ٦١٤	٦
هولندا	٥	١	٢				٧	١
الولايات المتحدة الأمريكية								٧
اليابان			٢				٢	
اليمن	٢٢		٢				٢٤	١٠
اليونان	٣		١				٤	
المجموع حسب نوع الجنس	٤٧٦	١١	١٩٣	٨	٨ ٨١٩	١١٩	٩ ٤٨٨	١٣٨
المجموع	٤٨٧		٢٠١		٨ ٩٣٨		٩ ٦٢٦	

